شنـاشيـل

خطيئة ليست في ذمة التاريخ

■ عدنان حسين

أمس الجمعة والجمعة السابقة عرضت قناة "العربية" الفضائية برنامجاً وثائقياً عن تاريخ حزب البعث وتجربته في العراق. وقد تحلّى بعض القياديين البعثيين السابقين ممن أدلوا بشهاداتهم في البرنامج بشجاعة الاعتراف بما وصفوه أخطاءً ارتكبها حزبهم طوال تاريخه حتى وهو خارج السلطة.

من أهم الجنايات التي اعترف بها بعض هؤلاء القياديين هو الموقف المتشدد الذي اتخذه البعث من أجل الإلحاق الفوري للعراق بالجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. بالطبع لم يكن ذلك مجرد خطأ سياسي، إذ ترتبت على موقف البعث وحلفائه آنذاك عواقب وخيمة للغاية، فنهر الدم الذي تدفّق بغزارة في العراق منذ ٨ شباط ١٩٦٣ ولم ينقطع حتى اليوم إنما يرجع منبعه الى ذلك الموقف. ولو لم يرتكب البعث تلك الجناية لكان للعراق تاريخ آخر لم يشهد، على الأرجح، مجازر شباط ١٩٦٣ ولا الأنفال والمقابر الجماعية ولا الحرب ضد إيران واحتلال الكويت ولا حربي ١٩٩١ و٢٠٠٣ والسلسلة المتصلة بهما حتى اليوم من عمليات القتل والتفجير التي لا يمكن تبرئة البعثيين من بعضها في الأقل.

لولا تلك الجناية لكان العراق الآن، على الأرجح، أرسخ ديمقراطية في العالم العربي، ولكانت منطقة الشرق الأوسط غير هذه المنطقة المثقلة بأحمال انظمتها الدكتاتورية التي هي جميعاً امتداد لنظام عبد الناصر الذي يتحمل وحزب البعث بالذات المسؤولية عن تدمير مشروع الوحدة العربية وضياع الحقوق الفلسطينية.

البعث وحركة القوميين العرب وعبد السلام عارف، وهم جميعا كانوا يمثلون أقلية بين قوى نظام ثورة ١٤ تموز، أرادوا الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة فوراً من دون أي قيد أو شرط، فيما رأت الأكثرية من قوى الثورة (الشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون وعبد الكريم قاسم ورفاقه من قادة الثورة) ان الصيغة الأنسب في ذلك الوقت هي إنشاء اتحاد فيدرالي وليس وحدة اندماجية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. ومن بين الأسباب التي حملت الأكثرية على اتخاذ ذلك الموقف ان وحدة عبد الناصر الاندماجية أطاحت نظاماً ديمقراطياً كان قائماً على الحدود الغربية للعراق وأقامت بدلاً عنه نظاما ديكتاتورياً قمعياً، ولم يكن العراقيون يريدون ان يؤولوا الى المصير نفسه بعدما انطلقوا لتوّهم الى الحرية.

كان عبد الناصر يتطلع للسيطرة على العالم العربي برمّته، ولم يرق له بالطبع موقف أغلبية العراقيين فبدأ مع عبد السلام عارف والبعث حملة منظمة لإطاحة نظام ١٤ تموز، والتقت معهم في هذا الهدف بريطانيا والولايات المتحدة، وقد أفلحوا في تحقيق هدفهم في شباط ١٩٦٣ بالانقلاب الدموي الذي رسم تاريخ العراق منذ ذلك اليوم حتى الآن.

البعثيون والناصريون كفّروا الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين وعبد الكريم قاسم وسواهم عن موقفهم الداعي الى الاتحاد الفيدرالي بدل الوحدة الاندماجية. والآن يعترف قياديون بعثيون بان حزبهم هو الذي كان على خطأ. وهذا الاعتراف متأخر للغاية وليس له قيمة مادية بالطبع، فليس بالوسع إرجاع الزمن الى الوراء وإعادة الحياة الى مئات الآلاف، بل ملايين، الضحايا لتصحيح ذلك الخطأ – الخطيئة، لكنه مع ذلك مفيد لجهة التأكيد على انه ما من أحد يمتلك الحقيقة. والذين يعتقدون الآن، ممن هم في السلطة أو خارجها، انهم على صواب في ما يفعلون وغيرهم على خطأ وضلال، انما يرتكبون خطيئة يمكن ان تكون بحجم خطيئة البعث التاريخية التي لن تكون في ذمة التاريخ ما دامت عواقبها الوخيمة متواصلة.

إعلان جديد للفصائل المسلحة منتصف شهر حزيران

مستشار وزارة المصالحة: الحكومة غير مطمئنة والتائبون لا يساومون على المناصب

□ بغداد / وائل نعمة

كشف مستشار وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عن عدم ثقة الحكومة بالفصائل المسلحة إلا أنها مجبرة على استيعاب من تأكدت صحيفة أعماله خلوها من السلوك الإجرامي.

وأكد زهير الجلبي في اتصال مع "المدى" أن من واجبات الحكومة رعاية كل أبناء الشعب، وحماية من يعلن التخلي عن السلاح والانخراط في العملية السياسية. موضحا أن عدد الفصائل التي ألقت السلاح وصلت إلى أكثر من سبعة. لافتا في الوقت نفسه إلى عدم أهمية أسماء الجماعات لأنها تأخذ مسميات مختلفة وهي بانشقاق دائما. منوها إلى الاهتمام بالشخصيات التي قررت ترك سلاحها جانبا والوقوف مع الحكومة.

الجلبي أوضح أن أكثر من ٤٠٠ عنصر وقعوا تعهدا بالتخلي عن السلاح والانضمام إلى العملية السياسية. معلنا في الوقت نفسه عن مشروع لشراء الأسلحة من العشائر، مبتدئا بشراء أسلحة بني مالك. متمنيا انتقال ما أسماه بالعدوى إلى باقي عشائر المناطق الساخنة في الموصل وصلاح الدين والانبار.

وعن التجمع الجديد للفصائل المسلحة التي تخلت عن سلاحها و المزمع إعلانه في وقت قريب، أوضح الجلبي انه من المفترض أن يعقد في منتصف شهر حزيران القادم. متوقعا النجاح له لأنه وحسب وصفه مشروع وطني غير سياسي. نافيا في الوقت نفسه أن تكون الحكومة دخلت في حلبة مساومات مع الفصائل المسلحة في إعطائها جزءا من المناصب الحكومية. مؤكدا أنهم يريدون الرجوع للحياة ومزاولة أعمالهم بشكل طبيعي دون ملاحقات قانونية او اعتقالات.

ومن جانب آخر يشدد مستشار وزارة المصالحة على أن الحكومة لن تقوم بحماية أي شخص من الملطخة أيديهم بدماء الشعب، أو ممن ترفع ضدهم دعوى مطالبة بالحق الشخصي. مؤكدا في الوقت نفسه أن الوزارة تقوم بتدقيق سجلات العناصر المسلحة ولن توافق على قبول أية شخصية دون قناعة تامة بأنه لا يملك سجلا إجراميا. موضحا بان الحكومة ستقف وتحمي من ادعى مقاومة الاحتلال ومن المغرر بهم.

وكانت قد كشفت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية في وقت سابق أن ملتقى كبيرا لإلقاء السلاح لمختلف الفصائل المسلحة سيعقد خلال الأسبوعين المقبلين، مؤكدة أن الملتقى سينهي أمر الفصائل في العراق، فيما لفتت إلى أن المصالحة الوطنية مفتوحة لجميع العراقيين، عدا حزب البعث المحظور وفق الدستور.

وقال وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "هناك ملتقى كبيرا لإلقاء الأسلحة لمختلف الفصائل المسلحة سيعقد، خلال الأسبوعين المقبلين"، مؤكدا أن الملتقى "سيختم تقريبا أمر الفصائل المسلحة في العراق".

وأضاف الخزاعي أن "المصالحة الوطنية مفتوحة لجميع العراقيين ولا يمكن أن نعمل مصالحة خارج إطار الدستور"، مشيرا إلى أن "الحوار لا يمكن أن يتم مع حزب البعث المحظور كحزب، لان البعث أصبح من الماضي في العراق وليس الحاضر".

وتابع الخزاعي أن "عودة البعثيين مرتبطة بقانون المساءلة والعدالة ومن الممكن أن يعودوا وفق هذا القانون كون الدستور حظر حزب البعث كفكر".

وكانت قد أعلنت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية الأربعاء الماضي أن سرايا الجهاد في الموصل قررت إلقاء سلاحها والانضمام إلى مشروع المصالحة. وأعلنت الحكومة العراقية أنها ستعمل على شراء الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة التي تلقي سلاحها وتنخرط في العملية السياسية.

وقال وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي إن "سرايا الجهاد في مدينة الموصل قررت إلقاء سلاحها والانضمام إلى مشروع المصالحة الوطنية والإيمان بالعملية السياسية الجارية في البلاد"، مبينا أن وزارته "منذ فترة كانت تتفاوض مع السرايا".

ونقلت السومرية نيوز عن الخزاعي أن "عناصر هذه المجموعة يتكون عددهم من ٣٠٠ شخص، وكانت عملياتهم تتركز في مقاومة القوات الأميركية في محافظة نينوى وغير متورطين بجرائم إرهابية ضد المدنيين أو القوات العراقية".

وكانت وزارة المصالحة قد كشفت الأسبوع الماضي عن أن مشروع المصالحة يركز على احتضان الجماعات المسلحة وإعادة المهجرين إلى مناطقهم ورعاية الشباب والنساء، مناشدة الأمم المتحدة بتقديم الدعم لتحقيق ذلك.

ونقل المتحدث الرسمي باسم الوزارة محمد الحمد عن وزير الدولة لشؤون المصالحة عامر الخزاعي قوله إن مشروع المصالحة الوطنية يهتم بثلاثة أهداف تتمثل بنزع سلاح الجماعات المعارضة للعملية السياسية وإعادتها إلى أحضان الوطن إضافة إلى عودة النازحين والمهجرين إلى مناطقهم الأصلية إلى جانب ممارسة أنشطة التطبيع الاجتماعي في الأوساط الشبابية والنسوية.

وأعلنت الحكومة العراقية أنها ستعمل على شراء الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة التي تلقي سلاحها وتنخرط في العملية السياسية.

وقال الخزاعي في تصريح صحفي إن "الحكومة ستشتري الأسلحة المتوسطة من المجاميع المسلحة التي تعلن عن تخليها عن العمل المسلح والانضمام إلى العملية السياسية".

وأوضح أن "عملية المصالحة الوطنية مع المجاميع المسلحة تمر بعدة خطوات وصولا إلى شراء الأسلحة منها والتدقيق بالملفات القضائية الخاصة بمن يقرر التخلي عن السلاح". وأعلنت وزارة المصالحة الوطنية في ٢٣ آذار الماضي عن انضمام خمسة فصائل مسلحة للعملية السياسية في العراق.

وكانت الحكومة قد أبرمت اتفاقية في كانون الأول عام ٢٠٠٨ مع الحكومة الأميركية تقضي بسحب القوات الأميركية من العراق نهاية عام ٢٠١١، حيث تضمنت الاتفاقية تعاونا في الإطار الاستراتيجي يكفل التعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والزراعة والصحة والتعليم والتكنولوجيا والتربية والثقافة. ويتضمن أحد بنود الاتفاق السياسي الذي أبرم قبيل تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، تطبيق مشروع المصالحة الوطنية بشكل أوسع ليشمل جميع العراقيين دون استثناء.

وشهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ انتشار فصائل وجماعات مسلحة أطلق عليها البعض بفصائل المقاومة العراقية، فيما وصفها آخرون بالجماعات الإرهابية، ولبعض هذه الفصائل توجهات دينية، ولبعضهم الآخر توجهات قومية، وبعضهم ذو توجهات دولية أو إقليمية.

ورفضت الحكومة العراقية الاعتراف بهذه الجماعات، كما رفضت محاورتها، إلا أنها تقر فقط بوجود "تنظيم القاعدة"، فيما تشير القوات الأمريكية إلى وجود العديد من المنظمات المسلحة، وأبرز تلك الجماعات والفصائل بحسب التسميات التي تطلقها على نفسها، الجيش الإسلامي في العراق، وكتائب ثورة العشرين، والجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية "جامع"، وجيش أنصار السنة، وجيش الراشدين، وجيش المجاهدين، وتنظيم القاعدة، والجماعة السلفية المجاهدة، والجماعات البعثية والعشائرية.

يذكر أن الحكومة العراقية أعلنت في شهر تموز من العام ٢٠٠٦، عن إطلاق مبادرة للمصالحة الوطنية تتضمن العفو العام عن جميع السجناء الذين لم يتورطوا في عمليات قتل المدنيين، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان من جميع الجهات، وإعادة النظر في قانون اجتثاث البعث، وتعويض العسكريين والمدنيين الذين أقيلوا من مناصبهم في أعقاب سقوط النظام السابق.

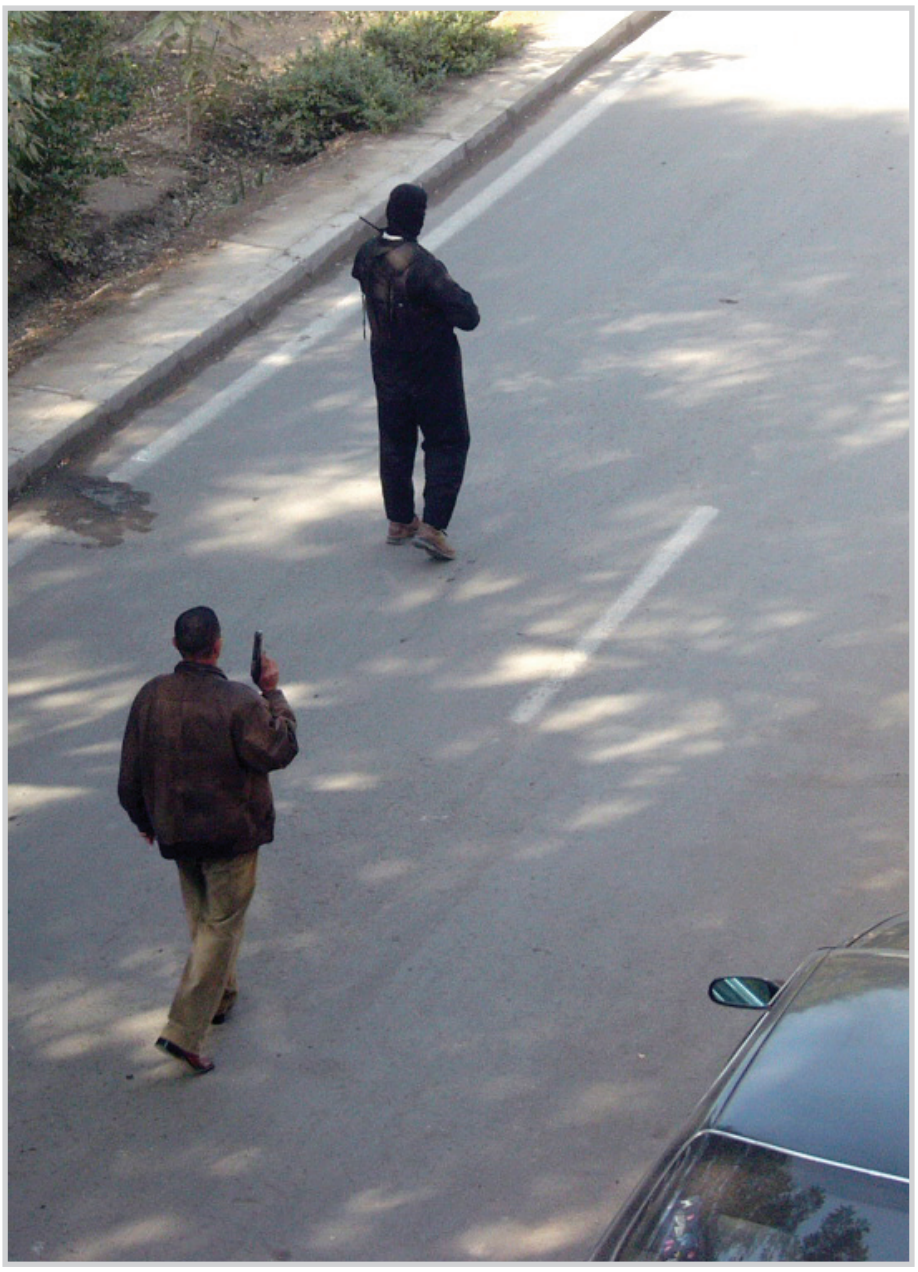

مسلحان في احدى شوارع بغداد ايام الانفلات الامني

أكدت أن مكافحته تواجه باعتراضات شركات التبوغ

لجنة الصحة: أعداد ضحايا التدخين تفوق العمليات الإرهابية

□ بغداد / اياس حسام الساموك

كشفت لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب عن وجود اعتراضات قدمتها شركات التبوغ على قانون "مكافحة التدخين" المزمع التصويت عليه خلال الأيام المقبلة للبرلمان كونه ينطوي على ضرائب بحق كل من يصنع ويستورد السكائر، مشددة على أن القانون يفرض عقوبات على كل من يدخن في الأماكن العامة.

وبدأ البرلمان مؤخرا بالنظر في مشروع قانون لمكافحة التدخين، قدمه النائب جواد البزوني، عضو اللجنة الصحية، والذي لم يتوقع أن يثير اقتراحه هذا الجدل الكبير بين المشرعين، لكونه يتعلق بقضية صحية تبدو وكأنها تحظى باتفاق الغالبية عليها.

وقال البزوني في تصريحات صحفية"إن قضية التدخين هامة جداً، وليست فرعية كما يظن البعض، فعدد ضحايا التدخين، يفوق عدد ضحايا الحروب والعمليات الإرهابية بالعراق"، من دون الإشارة إلى الأعداد الرسمية للضحايا.

بدورها قالت رئيسة اللجنة لقاء ال ياسين إن مقترح القانون مقدم من وزارة الصحة إلى لجنتها منذ الدورة السابقة والذي يعرف بـ" قانون مكافحة التدخين"، إلا أن البرلمان لم يشرعه حينها، وتم تأجيله إلى هذه الدورة، مضيفة أن لجنة الصحة في البرلمان الحالي تتابعه وتمت القراءة الأولى وبالتالي فإنه في طور إكمال التعديلات للتصويت عليه.

وأضافت ال ياسين " أن التقليل من الأمراض التي يتسبب منها التدخين أحد أهداف منظمة الصحة العالمية من اجل الحد من انتشاره لاسيما بين فئتي الشباب والمراهقين"، مناشدة جميع الأطراف ذات العلاقة في العراق محاربة التدخين.

وشددت رئيسة اللجنة على وجود غرامات على من يخالف هذا القانون ويقوم بالتدخين في الأماكن العامة والتي تشمل المستشفيات والمطارات والمطاعم والفنادق، موضحة أن القانون يسعى لإيجاد أماكن خاصة للمدخنين في هذه الأماكن.

وكشفت ال ياسين عن اعتراضات قدمت من قبل شركات تصنيع واستيراد التبوغ حول فرض الضرائب والرسوم الكمركية وحصلت هنالك نقاشات كثيرة حول الموضوع وتمت إحالة المشروع إلى اللجنة الاقتصادية البرلمانية لمناقشته بصورة مستفيضة، نافية في الوقت نفسه إجراء أي تعديل على هذه الفقرة حتى اللحظة.

وأشارت رئيسة اللجنة إلى أن "في كل قانون توجد جهات متضررة منه" مستدركة "مقارنة بالخطر الصحي والبيئي الذي يسببه التدخين لدى الإنسان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة".

وأكدت ال ياسين "وجود رغبة لدى جميع الكتل السياسية في تقليل هذه الظاهرة التي أثرت وبشكل كبير في المجتمع العراقي".

وكانت وكالة رويترز أكدت تقدم عدد من أعضاء البرلمان باقتراح قانون جديد لمكافحة التدخين، يقضي بمنع التدخين في الأماكن العامة، وهو الاقتراح الذي أثار كثيراً من الجدل حول مدى أهمية مثل هذا القانون في دولة أصبح صوت التفجيرات والرصاص الحي من الأمور المعتادة فيها.

وبحسب الوكالة فإن بعض العراقيين، خاصةً بين المدخنين، يعتقدون أن جهود البرلمان لسن تشريع لمكافحة التدخين، هي مضيعة للوقت، على اعتبار أن هناك مسائل أكثر أهمية من التدخين، بحسب رأيهم.

ونقلت الوكالة عن الشاب أبي علي، البالغ من العمر ٣٧ عاماً، والذي كان يدخن الأرجيلة بصحبة أصدقائه، في إحدى مقاهي وسط العاصمة بغداد قوله "إن تدخين سيجارة هو أسهل ما يمكن فعله في العراق."

وقال أبو علي: "من الصعب تفعيل مثل هذا القانون في العراق، فنحن لسنا مثل الشعوب الأمريكية أو الأوربية المرفهة، فبالنسبة لهم جميع القضايا الرئيسة محسومة، وبلادهم تنعم بالاستقرار."

وأشار الشاب إلى أن معظم أبناء بلده لديهم أمور أخرى أكثر أهمية، يجب النظر إليها قبل قضية التدخين، حيث يسقط آلاف الضحايا نتيجة الحروب والأعمال الإرهابية التي تحدث يومياً، أما التدخين فلا يشكل مثل هذه الخطورة، على حد قوله.

يذكر أن قانون مكافحة التدخين في الغرب، يقضي بمنع التدخين في المناطق العامة، ويجبر الشركات المصنعة والموزعة للسجائر على طباعة جملة "التدخين ضار جداً بالصحة" على علب السجائر، ويمنع إعلانات السجائر في وسائل الإعلام المختلفة.

وهذا الأمر من الصعب تطبيقه، في بلد لا تتجاوز تكلفة علبة السجائر فيه ٣٣ سنتاً أمريكياً، فالعراق يحتوي أعلى معدل مدخنين في الشرق الأوسط.

شيخ يدخن وخلفه اطفال يحاولون تقليده

عملياتها العسكرية تنتهي غدا

بريطانيا: البحرية العراقية جاهزة وتدريباتنا كانت السبب

□ عن : الاندبندنت البريطانية

بينما يشتد الحديث في الشارع العراقي عن الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية العام الجاري وما يرافقه من شد وجذب على مستوى عال من الحساسية في الأوساط السياسية العراقية المنقسمة بين مؤيد للانسحاب وبين معارض له، أعلن وزير الدفاع البريطاني ليام فوكس أن العمليات العسكرية البريطانية في العراق ستنهي تماما غدا الأحد بعد أن أكملت البحرية الملكية مهمتها في تدريب البحرية العراقية. معظم القوات البريطانية، التي انتشرت في العراق عام ٢٠٠٣ لإسقاط نظام صدام، قد انسحبت في تموز ٢٠٠٩ من مدينة البصرة الجنوبية التي كانت تستقر فيها. إلا أن البحرية الملكية استمرت في تدريب رجال البحرية العراقية للدفاع عن مياههم الإقليمية وعن البنى التحتية للنفط الساحلي وهي المهمة التي نهضت بها القاعدة البحرية الرئيسة في أم قصر وستنتهي غدا الأحد، بعدها سيبقى كادر "قليل" فقط في السفارة البريطانية في بغداد.

و قالت وزارة الدفاع البريطانية إن الدور الذي لعبته المملكة المتحدة كان بموجب طلب الحكومة العراقية وقد شمل تدريب ١،٨٠٠ عراقي و إدخالهم في ٥٠ دورة مختلفة امتدت من الدفاع عن أرصفة النفط إلى استخدام الأسلحة الخفيفة، وسوف تستمر القوات البريطانية بدعم برنامج الناتو التدريبي بينما سيتم إرسال بعض الجنود العراقيين للدراسة في كلية ساندهيرست العسكرية في بريطانيا.

ويقول وزير الدفاع البريطاني "لقد استخدم أفراد البحرية الملكية مهاراتهم القتالية وخبراتهم لإجراء تحويل في القوات البحرية العراقية، فالبحرية العراقية لديها دور رئيس تلعبه في حماية المياه الإقليمية العراقية والبنى التحتية النفطية التي تعتبر حيوية للاقتصاد العراقي، وأنا فخور بالدور الذي لعبته القوات البريطانية في تمكين القوات البحرية العراقية من أداء هذه المهمة، وان هذه فرصة لبيان المساهمة الأوسع للقوات المسلحة البريطانية في العراق منذ ٢٠٠٣. ويضيف أن الفضل في تحويل جنوب العراق من منطقة خطيرة ومضطهدة في ظل حكم صدام و بعد سقوطه إنما يعود لتضحيات والتزام وحرفية آلاف الرجال والنساء في الجيش البريطاني، إذ أقدم احترامي لكل الذين خدموا و قدموا التضحيات لاسيما الـ ١٧٩ فردا الذين قدموا حياتهم في سبيل الأمن والاستقرار في العراق".

من جانبه قال اللواء ماكس مارينر قائد القوات البريطانية في العراق: "لقد تحسّن الوضع الامني كثيرا، ويعود الفضل في ذلك إلى التدخل البريطاني"، مضيفا "أن حرس البحرية العراقية يحرسون ماكنة هذا التحول اليوم ومنها أرصفة النفط داخل المياه الإقليمية العراقية، وقد حققوا هذه القدرة من خلال التدريب المستمر الذي تلقوه من مدربينا المحترفين، مؤكدا: "أن البحرية العراقية مستعدة، لذا فقد آن الأوان لانسحاب المملكة المتحدة، لتترك للعراقيين إكمال المهمة التي بدأتها القوات البريطانية".

ترجمة المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون